

# نظرية العامل في النحو العربي

## تقعيد وتطبيق

د. محمد عبدو فلفل (\*)

### مدخل:

لا يخفى على المعنيِّ ما لنظرية العامل في النحو العربي من حضور لافت في قديم الدرس النحوي العربي وحديثه، فهي نظرية تحكمت إلى حدٍّ بعيد ببنیان النحو وتحليلاته الإعرابية، كما كان لها الحظ الوافر من المراجعات النقدية الحديثة. ومن معالم اهتمام المحدثين بهذه النظرية كتاب «نظرية العامل في النحو العربي؛ تقعيد وتطبيق» للدكتور رياض حسن الخوام، الذي صدر عام ٢٠١٤ عن مؤسسة لغوية لا يخفى ما لها في هذه الأيام من حرص على خدمة العربية وعلومها، إنها مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، في المملكة العربية السعودية.

ولا شك أن كون الكتاب لنحويِّ جامعيِّ (أكاديميِّ)، له جهوده في ميدان الدرس النحوي، إضافة إلى صدوره عن مؤسسة لغوية مختصة، لم تُخفِ احتفاءها بهذا الإصدار، فوصفته في التقديم له على لسان رئيسها الدكتور عبد العزيز بن علي الحربي بالنفاسة وبأنه مفتاح من مفاتيح النحو لبابه الأكبر، أقول

---

(\*) عضو الهيئة التدريسية في كلية الآداب الثانية بحماة.

لا شك في أن هذه الأمور مجتمعة مما يحفز على قراءة هذا الكتاب، وهو ما كان من صاحب هذه السطور الذي أثر أن يشاركه القارئ الكريم فيما انتهى إليه إثر قراءته لهذا الكتاب، وفيما يلي عرض لمضمون الكتاب، يتلوه عرض لأهم ما تراءى لهذه المراجعة من الملاحظات عليه.

### عرض لمحتوى الكتاب:

- تقديم لرئيس مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، الدكتور عبد العزيز علي الحربي، أثنى فيه على المؤلف والكتاب.
- مقدمة لمؤلف الكتاب. بيّن فيها أهمية نظرية العامل في بناء النحو العربي، وفي المحافظة على اللغة العربية وضبط تراكيبها، كما أشار فيها إلى أنها نظرية عربية المنشأ، وأن غرضه من هذا الكتاب هو التعريف بها من حيث المفهوم والقواعد الكلية التي تقوم عليها موضحة بالأمثلة العملية التطبيقية.
- تمهيد بيّن فيه المؤلف عروبة نشأة نظرية العامل في النحو العربي، كما بيّن فيه السياقات العلمية والثقافية التي نشأت في خلالها.
- الفصل الأول حرص على تعريف العامل لغة واصطلاحاً.
- الفصل الثاني تحدّث عن أنواع العوامل؛ السماعي والقياسي، واللفظي والمعنوي.
- الفصل الثالث عرض فيه المؤلف قواعد العامل، أو الأصول النظرية العامة التي بنى النحاة عليها تصورهم لنظرية العامل، وقد شفع المؤلف كلاً من هذه الأصول، أو تلك القواعد بما يوضحها من التطبيقات العملية.
- الفصل الرابع. تكفّل ببيان فوائد نظرية العامل، وبثناء المحدثين عليها مؤكداً كما سنرى بما تراءى له من الأدلة أنه لا داعي لما تعرضت له هذه النظرية من نقد عند ابن مضاء القرطبي وعند بعض المحدثين من اللغويين العرب.

## في منهم المؤلف:

لم يعول الدكتور الخوام فيما هو فيه على كتابٍ عني من قبل بجمع ما قاله السلف في قواعد نظرية العامل، بل تتبع هو بنفسه ما تناثر من ذلك في مختلف أبواب مصنفات نحوية موزعة على مراحل تاريخية مختلفة، وذلك على نحو يُشعر بأن كل نحوي كان يلوذ في الدفاع عن آرائه وعن مواقفه من آراء الآخرين بأصول هذه النظرية كما تراءت له، وهكذا تكامل تاريخياً بنیان نظرية العامل على أيدي أجيال من النحاة، مما لا يسمح فيما يميل إليه المرء بأن نحدّد بدقة الناثر الأول لبذور هذه النظرية في الفكر النحوي العربي، كما أنه لا يُمكننا من أن ننسبها كلياً إلى نحوي دون آخر، وإن كان من الثابت تاريخياً أن الخليل وسيبويه عوّلا عليها بوضوح فيما وصل إلينا من جهودهما في الكتاب.

على أن قارئ كتاب الدكتور الخوام لا يندر أن تستوقفه قضايا ليست بالقليلة ولا بالهيّنة، ومنها أن مؤلّفه نظر إلى ما هو فيه نظرة وحيدة الاتجاه، فلم يستودعه إلا ما يروقه من الآراء المؤيدة لرأيه في نظرية العامل، فبدت مصادره التي استقى منها مادة بحثه وكأنها كتاب واحد في عدة نسخ، إذ لم يعرض إلا لما يؤيد هذه النظرية ويوضحها. ولا شك أن المؤلف يدرك جيداً أن في المشهد النحوي مَنْ يخالفه فيما ذهب إليه في الحديث عما هو فيه، ولا شك أيضاً أن إغفالنا الأشياء لا يعني أنها ليست موجودة، كما أنه لا يعني بالضرورة أنها ليست صحيحة، لذا بدا الدكتور الخوام في كتابه هذا متحيزاً تحيزاً بلغ ذروته في ذكر ما يروقه من آراء الدارس الواحد مهماً آراءه المخالفة لما يراه هو نفسه في هذه النظرية، وهذا ما ظهر في حديثه عن موقف كل من عباس حسن وشوقي ضيف، فقد ذكر كما سنلاحظ من

أقوالهما ما يوافق آراءه أو ما تراءى له أنه يوافقها دونما إشارة إلى ما لهما من آراء تخالفه فيما ذهب إليه.

واللافت أن الدكتور الخوام كان يقدم نظرية العامل وقواعدها وكأنها مصادرات، لا تناقش، ولا يُعترض عليها، بل كان صريحاً في نصّه على أنه لا داعي إلى أن تنقد هذه النظرية، مستدلاً على ذلك بحجج لا تقوى على الصمود إذا ما نوقشت بمنطق الموضوعية والتفكير النقدي البناء.

ولا شك أن الحقائق العلمية لا تُثبت أو تنفى بمنطق الحب أو الكراهية، بل بالأدلة العلمية الموضوعية، وهو ما لم يتوفر لدى الدكتور الخوام في مواضع غير قليلة من هذا الكتاب، وإذا كنا نسجل للمؤلف سببه لأغوار نظرية العامل في أعماق العقلية النحوية العربية بالبعدين النظري والتطبيقي، فإنه من حيث لا يدري يقدم في الوقت نفسه إلى مَنْ يخالفه الرأي في هذه النظرية الأدلة على صحة ما يتهمونها به. يضاف إلى ما تقدم أن المؤلف مع حرصه على الدقة في استعمال المصطلحات العلمية المتداولة فيما هو فيه كان أحياناً يستعمل بعضها استعمالاً يفتقر إلى غير قليل من مراعاة الدقة العلمية المطلوبة في استعمال المصطلح العلمي، وكل هذه المزاعم تجعل المرء يشعر بأن النصرة المرجوة لنظرية العامل من تصنيف هذا الكتاب هي نصرة لا نصرة فيها، وأرجو أن يكون في القادم من هذا الحديث ما يدل على صحة المزاعم التي تقدمت في هذا المدخل.

### بين الظن والتخمين:

لما كانت نظرية العامل مجهولة النشأة الأولى في فكرنا النحوي، إذ لا يُعرف على وجه الدقة الناثر الأول لبذورها قبل الخليل وسيبويه، حرص الدكتور الخوام ص ٧-١٣ على تأصيلها وبيان عروبة محتدها متوسلاً في

ذلك سبيل افتراضات، قُدِّمَتْ وكأنها مصادرات قمينة بأن يُبنى عليها دون التأكد من صلاحيتها لذلك، فالعرب حكماء عُرِفوا بدقة الملاحظة وبدقة الوصف والتعبير، فهم أصحاب إحساس مرهف وسليقة راقية، وذهن لامع، مما سمح لهم أن يدركوا دور ما عُرِفَ فيما بعدُ بعلامات الإعراب، فتمسكوا بها، ومما لا شك فيه عند المؤلف أن العربي (على دراية بالعلائق الداخلية الرابطة بين أجزاء التركيب، أي هو على دراية بالشكل والمعنى معاً، وهذا الإحساس هو البذرة التي أنبتت فكرة العامل، أو لِنَقْلُ هي أساس من الأسس التي أوجدت فكرة العامل عندهم) ص ١٠ (والمهم عند المؤلف أن النحاة أدركوا بعد أن تمَّ لهم الاستقراء أن هناك نظاماً لغوياً صارماً خضعت له التراكيب مدعنة سواء في العلاقات الشكلية، أو المعنوية، وهذا النظام هو نظرية العامل) ص ١١.

وتفسير المؤلف لنشوء هذه النظرية على هذا النحو سلوك افتراضي، قد لا نقوى على رده، ولكن صاحبه لم يقدم له الأدلة العلمية التي تحمل على الاقتناع به ما دام مبنياً على التخمين وإحسان الظن<sup>(١)</sup>، ومن المؤكَّد أنه لا يشفع لهذا الافتراض حسن الظن واللغة الشاعرية الإنشائية التي صيغ بها، فهذه اللغة معلَّم من معالم المغالاة التي بلغت ذروتها في وصف المؤلف ص ٧ لنظرية العامل بأنها معمل لغوي يضبط كل تراكيب اللغة، حتى الشاذ

---

(١) يتضح التخمين والظنية والافتراضات غير المدعومة بالمقنع من الأدلة في جهود الدكتور الخوام الرامية إلى تأثيل نظرية العامل إذا ما قورنت هذه الجهود بجهود أخرى بيّنت بالمقارنات الدالة والواضحة أن هذه النظرية في مقولتها الأساسية، وفي أصولها العامة سلبية علم إسلامي عربي، ويُعرف بعلم الكلام. انظر: النزعة العقلية في الدرس النحوي عند العرب، أدهم محمد علي حموية، رسالة دكتوراه، في كلية الآداب بجامعة البعث، ص ٢٤٩-٢٧٦.

منها والنادر وهذا المعمل العجيب - كما يقول المؤلف - لم يتوقف ولن يعجز عن تحليل أو ضبط أي تركيب.

إن المؤلف يؤكد لنظرية العامل حتمية وشمولية، لا تسمح النظرية العلمية بنسبتهما إلى نفسها، وذلك في العلوم الإنسانية عامة وفي العلوم اللغوية خاصة، فمن المسلّم أنه ما من نظرية لغوية أو منهج علمي يزعم لنفسه القدرة على تحليل أو تفسير كل معطيات المدونة اللغوية للغة التي يدرسها، فالشذوذ ظاهرة لغوية مألوفة في كل اللغات، ولا تستطيع أية نظرية أو أية منظومة قواعدية، أو أي منهج في درس اللغات أن يتجاهل الشواذ، أو أن يزعم أنه يضبط المدونة اللغوية للغة المدروسة ضبطاً تاماً، لذا يقول أستاذنا محمد الأنطاكي رحمه الله مبيناً خطل القول بالشمول المزعوم لنظرية العامل (هذه النظرية سيطرت سيطرة تامة على التفكير النحوي منذ عهد الخليل وسيبويه إلى أيامنا هذه، فأفادت النحو العربي في مواطن، كما كانت عبئاً ثقيلاً عليه في مواطن أخرى، ذلك أن المؤمنين بها أبوا إلا أن يُخضعوا لها سلوك اللغة بكل ما فيه من تنوع وشذوذ، ولكننا نعلم أن اللغة ليست مادة جامدة، يمكن إخضاعها لقوانين ثابتة، بل هي كالكائنات الحية تماماً تولد، ثم تنمو، ثم تموت، ويكون لها في أثناء ذلك سلوكها الحر، ومنطلقها الخاص، ونزواتها التي لا يمكن تفسيرها أو تعليلها، وكل هذا يجعل من عملية تفسير لغة ما بنظرية واحدة عملاً غير مجدٍ، إن لم نقل: إنه عمل لا يدل على تفكير سليم)<sup>(٢)</sup>.

ولأن الأمر كما وضحه أستاذنا الأنطاكي في كلامه هذا كان لافتاً تأكيد الدكتور خوام قدرة نظرية العامل على ضبط وتحليل كل ما جاءت به

(٢) المحيط، محمد الأنطاكي، ط٣، دار الشرق، بيروت، ١٩٧٥، ٦٦/٣.

المدونة اللغوية العربية، ولو كان شاذًا، نعم هي قادرة على ذلك إذا ما فهمنا أن من مهام النظرية اللغوية لَيَّ أعناق النصوص لإدخالها في بيت الطاعة، وهو ما بدت لنا عليه في أحيان غير قليلة نظرية العامل في ثنايا كتاب الدكتور الخوام، والراجح هو أن وظيفة النظرية العلمية وصف الظاهرة التي تدرسها، وتوضيح وتفسير آلية عملها، وتجريد الأصول الناظمة لآلية هذا العمل مع الاحتراس بالإشارة إلى أن في الظاهرة اللغوية ما لا تستوعبه النظرية دونما افتعال أو اعتساف لإدخاله عنوة في بيت الطاعة كما كان يفعل النحاة فيما خالف الأصول التي بنوا عليها نظرية العامل، وهو ما قد تتضح بعض مظاهره في القادم من حديثنا هذا.

### مجاز تحوّل إلى حقيقة:

وضّح الدكتور الخوام غير مرة (ص ٢٦ - ٢٧، ٣٢) إدراك النحاة أن العامل الحقيقي المسؤول عن تحديد نوع العلامة الإعرابية في أواخر المفردات إنما هو المتكلم نفسه، كما أكد (ص ٢٨) أن نسبة النحاة هذا العمل إلى عناصر لغوية من أفعال وأحرف وأسماء إنما هي من قبيل المسامحة أو المجاز، وقد فسروا تلك المسامحة أو ذلك المجاز بأن هذه العناصر ملازمة بالضرورة لعمل المتكلم المتمثل بالرفع أو النصب أو الجزم، أو بأن هذه العناصر هي أدوات العامل الحقيقي أي المتكلم في رفعه لما يرفع ونصبه لما ينصب.

وهذا كلام علمي سديد، ولكن تصور النحاة للعامل النحوي لم يقتصر على ذلك، وهو ما لم أقف عليه في كتاب الدكتور الخوام، فالنحاة نبهوا على أن العامل الحقيقي هو المتكلم، كما لاحظنا، وأن عوامل صناعتهم ليست عوامل مؤثرة كالإحراق للنار والإغراق للماء، والقطع للسياق (ص ٣٦)، وعلى أن نسبتهم هذا العمل إلى عناصر اللغة من قبيل المسامحة

أو المجاز، ومع ذلك كله جعلوا (العامل بمنزلة المؤثر الحقيقي)<sup>(٣)</sup> أي إنهم كانوا في أحيان غير قليلة يعاملون العامل النحوي معاملة العامل الموجد بالمفهوم العقلي، وهو ما نصوا عليه، فبينوا أن (العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول)<sup>(٤)</sup>.

وقد تجلت تبعات ذلك لديهم عملياً ونظرياً في حرصهم على تفسير ظواهر اللغة المخلة بما يترتب على هذا الشبه المزعوم بين عاملهم، وبين العلة العقلية، مما أحوجهم إلى الافتعال في التعليل وفي تقدير ما لا يحتاج المعنى إلى تقديره، وذلك لتحسين ما زعموه لنظريتهم من القواعد التي أقاموها عليها، ومنها في الكتاب الذي بين أيدينا (ص ٤٩) أنه لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد، وذلك لأن اجتماع مؤثرين على أثر واحد مدلولٌ عندهم على فساده في الأصول<sup>(٥)</sup>، لذلك طالبوا بتقدير مؤثر آخر، أي عامل آخر فيما خالف ظاهره أصلهم هذا نحو (قرأ وفهم زيد) أو (قرأت وفهمت الكتاب) وهو تقدير يهدف إلى تحسين نظرية العامل، ولا يقدم خدمة لمعنى التركيب، مما يوحي بالحرص على تكييف اللغة مع النظرية، وهو ما نلاحظه في أحيان غير قليلة في معرض توضيح الدكتور الخوام لما ذكره من القواعد التي أقام عليها النحاة نظريتهم في العامل.

ولأن النحاة عاملوا العامل النحوي معاملة العامل المادي المحسوس خلافاً لما يوحي به ظاهر كلامهم في هذه المسألة، وصفوا عواملهم بما توصف به العوامل المادية الحقيقية المحسوسة كالتنازع والاشتغال، والقوة

(٣) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح عبد السلام هارون، ط، الخانجي والرفاعي، القاهرة - الرياض ٢٠٧/٥.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٥٣٩.

(٥) انظر: خزانة الأدب، مرجع سابق ٢٠٧/٥، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/٥٣٧.



والضعف، والأسبقية في الوجود والترتيب، فإذا ما ضعف العامل<sup>(٦)</sup> مثلاً (ص ٤٣، ٥٥) احتاج إلى ما يقويه، وهو ما ذهبوا إليه في تفسير ما عرف لديهم بلام التقوية، في نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، والبروج ١٦]، علماً أن هذه اللام ليست لازمة<sup>(٧)</sup> لهذين الموضوعين اللذين جاءت فيهما على حد قولهم لتقوية العامل الذي ضعف لتأخره أو لفرعيته، ولو كانت حقاً لتقوية العامل الضعيف للزمته، فما بالها تتخلف عنه، ولا تلازمه؟ لا شك أن عدم لزومها مواضع الضعف المزعوم في العامل يؤنس بأنها إنما يؤتى بها أحياناً في هذه المواضع لضرب من التوكيد الذي تستدعيه طبيعة الموقف الكلامي، ذلك أن الزيادة في المبنى غالباً يترتب عليها زيادة أو تغيير في المعنى، والزيادة في المعنى مع وجود هذه اللام إنما هي التوكيد، وهو ما يرجحه وصف بعض النحاة لها بالزيادة كما هو معروف.

ومن تبعات وصف النحاة للعوامل بالضعف والقوة كما أشار الدكتور الخوام (ص ٥٤) منع أكثر النحويين مجيء الحال من المبتدأ، لأن العامل في الحال عندهم هو العامل في صاحبها، والعامل في المبتدأ عند هؤلاء هو الابتداء، والابتداء عامل ضعيف، لا يقوى على العمل في معمولين، لذا لا يجوز بناءً على ذلك أن يقال مثلاً: زيد وهو مريض يساعد الآخرين، بدعوى أن الحال لا تأتي من المبتدأ كما أنه لا يصلح أن تكون جملة (هو مريض)

(٦) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر ١/ ٥٣٨.

(٧) يؤيد ذلك أنه يجوز أن يقال فيما ليس قرآناً: فعلاً ما يريد، بالتنوين والإعمال. انظر: الكتاب الذي نتحدث عنه ص ٦١، وأشباه السيوطي، ١/ ٥٣١-٥٣٢. كما أن هذه اللام لا تلزم، فمن المعروف والشائع تقديم المفعول على الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ١١٨].

حالا من فاعل (يساعد) لأن الحال الجملة المقترنة بالواو لا يجوز عندهم أن تتقدم على صاحبها وعاملها. وهكذا تكون نظرية العامل كما تراءت للنحاة مانعاً من استعمال بعض الأساليب اللغوية، أو عامل إرباك في استعمالها، وهو ما نبه عليه بعض الدارسين كعباس حسن كما سنلاحظ في القادم من حديثنا هذا.

### هل قواعد النظرية من المسلمات؟

ومما يستوقف المرء أن الدكتور الخوام عرض قواعد نظرية العامل الخمس والثلاثين عرضاً خلا من النقد أو الاعتراض الشخصيين، وكأنها عنده من المسلمات أو المصادرات التي يجب أن نقبلها بغير اعتراض، وذلك بغض النظر عما يمكن أن ينجم عن تطبيقها على معطيات المدونة اللغوية من افتعال أو اعتساف ما دام فيهما تكييف لهذه المعطيات مع هذه النظرية، وهو ما لاحظناه في الحديث عن قاعدة عدم اجتماع عاملين على معمول واحد. ومن هذا القبيل القاعدة السابعة عشرة (ص ٥٦) التي تنص على أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، ولذلك لم يعلق جمهور النحاة كما يقول المؤلف الظرف (يوم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ (٨) يوم تبلى السرائر [الطارق: ٨ - ٩] بالمصدر (رجع) بل بفعل محذوف مدلول عليه بهذا المذكور، والمعنى و التقدير كما يبين الكتاب الذي بين أيدينا هو (إنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر).

ومما يذكر في هذا السياق حديث الدكتور الخوام عن القاعدة العشرين حيث قال (ص ٥٩): (ما كان له الصدارة في الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وذلك كأسماء الشرط والاستفهام، ولهذا لا يجوز أن نعلق «اليوم» في قولنا «زيدُ اليوم هل أكرمته؟ بالفعل أكرمته، بل نعلقه بفعل محذوف، نقدره

قبل الاستفهام، كأن نقول: زيد أكرمه اليوم هل أكرمته؟ ويجوز من باب الاتساع في الظرف أن نعلقه بالفعل أكرمته المذكور) ولا يخفى ما أفضى إليه تطبيق قاعدة الصدارة هذه من ارتباك في صياغة الحكم النحوي، تمثل هنا بمنع المؤلف ما أجاز به بعد سطر، ومن اعتساف في تقدير ما يستغني عنه المعنى، وهو مما جعله البعض من مثالب هذه النظرية في النحو العربي<sup>(٨)</sup>، أما الدكتور الخوام فيعرض ما وقف عليه من قواعدها دونما أي اعتراض أو نقد لقاعدة منها، وكيف نتظر منه ذلك وهو يُنكر على من انتقد هذه النظرية انتقادهم لها كما سيتضح في الفقرة التالية.

### آفة العلم الهوى:

واضح بجلاء أن الدكتور الخوام عرض في مصنفه هذا نظرية العامل بشديد الحب وبالغ الإعجاب، وكان من تبعات ذلك أن أنكر على منتقديها انتقادهم لها، وفي ذلك يقول (ص ٧٧): (تعرضتُ إلى نقد من قبل ابن مضاء، من القدماء ومن قبل بعض المحدثين، والحق أن هذا النقد لا داعي له، وذلك للأسباب الآتية) ثم أخذ المؤلف في سرد هذه الأسباب، وأزعم أن جلَّ ما ذكره من أسباب لمنعه انتقاد نظرية العامل، فيه نظر، وأكتفي بتناول اثنين من هذه الأسباب؛ وهما الخامس والثاني، أما الخامس (ص ٨٠) فهو: (أن هذه النظرية عربية المنشأ، وعربية التطور) والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل تحوُّلُ عروبة الفكر دون انتقاده؟!

(٨) للتوسع في التبعات السلبية لنظرية العامل في النحو العربي انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، القاهرة، ط ١، دار غريب، ٢٠٠١، ص ١٥٩-١٨٩. وعباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة، ط ٢ دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ص ١٩٦-٢١٧.

وأما ثاني الأسباب التي سوَّغ بها الدكتور الخوام إنكاره على المتقدين انتقادهم لنظرية العامل فهو أنهم (ص ٧٧): (لم يقدموا البديل عن هذه النظرية) والذي يمكن أن يقال في معرض التعليق على هذا الكلام أنه ليس من الحكمة أن نمنع الطبيب من تشخيص المرض إن لم يحسن معالجته، أليس التشخيص خطوة أساسية من خطوات المعالجة، وأرجو ألا يفهم من كلامي هذا أن نظرية العامل شرٌّ مطلقٌ، فما تراءى لي في مسيرتي التعليمية المديدة أنه لا غنى لنا عن هذه النظرية في تعليم النحو وهيكلته وتبويبه، ولا نفتاً نتكى عليها في تعليم النحو حتى يومنا هذا، ولكن ذلك لا يمنعني من القول أيضاً بأن ما تصوره النحاة لها على مرّ الأيام من القواعد والأحكام جعلها مصدر إرباك في التحليل النحوي للتركيب اللغوي، وكأني بالأستاذ الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي رمى بقوله في حديث خاص عن هذه النظرية: إن لنظرية العامل قدر ما عليها!

ومما استوقفني في حديث الدكتور الخوام (ص ٧٧) عَمَّن انتقدوا نظرية العامل تنبيهه على تعرضهم (لردودٍ، أفادت أن أكثر هؤلاء الناقدین غير فاقهين لفكر النحاة...) وأزعم أن في هذا الكلام تقييداً بنكهة الاتهام المطلق ما دامت أكثريته غير محددة، علماً أن من الذين انتقدوا نظرية العامل بدرجات متفاوتة من العمق أعلاماً لا يُشك في عمق تضلعهم في علوم العربية عامة، وفي النحو خاصة، كما أنه لا يُشك أيضاً في إخلاصهم للغة العربية، وفي المقدمة من ذلك قامات شامخة بمنزلة تمام حسان وعلي أبو المكارم، ومحمد حماسة عبد اللطيف، ومهدي المخزومي وعباس حسن، ومازن المبارك ومحمد الأنطاكي<sup>(٩)</sup>، ولكن محبة الدكتور الخوام لهذه النظرية وإعجابه الشديد بها

(٩) لانتقاد علي أبو المكارم لنظرية العامل انظر: كتابه «تقويم التفكير النحوي» ط دار =

جعلاه لا يحفل إلا بما يمجدها من جهود الدارسين المحدثين، وإن كان للدارس رأي آخر في المسألة أغفله، فقد ذكر في معرض الحديث عن المحدثين الذين أثنوا على هذه النظرية كلاماً لعباس حسن، فقال (ص ٨٢): (وأثنى عليها الأستاذ عباس حسن بكونها من أحسن الوسائل لفهم النحو وتعليم اللغة، قال....). علماً أن لعباس حسن رأياً آخر ينتقد فيه نظرية العامل انتقاداً، جعلها فيه من معوقات حسن استثمارنا لأساليب العربية وطاقتها التعبيرية وفي ذلك يقول: (ومما له اتصال وثيق بالمشكلات السالفة مشكلة أخرى واضحة الأثر في تعقيد النحو العربي، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، فليس خطرها مقصوراً على المسائل النحوية البحتة، بل تجاوزها إلى التحكم الضارّ في فنون القول الأدبي الرائع، وأعني بها مشكلة العامل)<sup>(١٠)</sup> ويختم عباس حسن حديثه عن هذه المشكلة بقوله: (فيا ليت ما كان بالأمس مباحاً يصبح اليوم محظوراً، إذن لسهل النحو، واستراح النحاة وغيرهم من سلطان العامل القاسي، واختفى كثير من المسائل القاعدية التي لا خير فيها، بل التي لها ضرر محقق)<sup>(١١)</sup>.

= الثقافة، بيروت ١٩٣-١٩٦، و لانتقاد تمام حسان لها انظر كتابه «اللغة العربية؛ معناها ومبناها» ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٨٩. و لانتقاد مهدي المخزومي لها انظر كتابه «النحو العربي؛ نقد وتوجيه» ط ٢ دار الرائد، بيروت، ١٩٨٦، ١٤-١٥، ٣٣-٣٤، و لانتقاد مازن المبارك لاستبداد العلة والعامل بتفكير النحاة انظر: كتابه «النحو العربي؛ العلة النحوية نشأتها وتطورها»، ط ٢، دار الفكر، بيروت ١٩٧٤، ص ٩٩، وأما عباس حسن، ومحمد الأنطاكي، ومحمد حماسة عبد اللطيف فقد ذكرنا في هذه المراجعة ما يوضح انتقادهم لهذه النظرية.

(١٠) اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧١ ص ١٩٦-٢١٧.

(١١) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ٢١٧.

وصنيع الدكتور الخوام بتعامله مع آراء عباس حسن في نظرية العامل يشبه صنيعه بموقف الدكتور شوقي ضيف من هذه النظرية، فقد عرض المؤلف كلام الدكتور ضيف في معرض الثناء عليها، فقال (ص ٨١): (لقد أثنى كثير من المحققين على هذه النظرية العظيمة... قال الدكتور عبد الحميد السيد الطلب...). ثم قال المؤلف: (وأشار الدكتور شوقي ضيف إلى فضل الخليل فيها بقوله: إن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العامل، ومدّ فروعها، وأحكمها إحكاماً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور، وأضاف موضحاً أهميتها في توطيد أركان النحو بقوله: تتداخل نظرية العامل في كل أبواب الكتاب وفصوله، بل لا نغلو إذا قلنا: إنها دائماً الأساس الذي يبني عليه - أي سيبويه - في مباحث النحو)<sup>(١٢)</sup>.

والتدقيق فيما نقله الدكتور الخوام من حديث شوقي ضيف عن نظرية العامل هنا يشي بأنه حديث وصفي لا يعدو أن يكون بياناً لدور الخليل في إيجاد هذه النظرية وبياناً لتمكنها في التفكير النحوي عند سيبويه، وليس في ذلك مدح ولا قدح، ولو اقتصر الأمر على ذلك لما زاد الخلل في توظيف الدكتور الخوام لكلام الدكتور ضيف على أن جعل الكلام الوصفي ضرباً من ضروب الثناء على نظرية العامل، ولكن الأمر لم يقتصر على ذلك، بل تعداه إلى الانتقائية، وعدم التفات المؤلف إلى كلام للدكتور ضيف في السياق نفسه ينتقد فيه إغراق سيبويه في تحكيم نظرية العامل بصورة اللغة العربية، وذلك في حديث الدكتور ضيف عن موقف سيبويه من قولنا: «قام ومضى المحمدون» حيث قال: (وهنا تصل نظرية الفعل العامل الذرورة، إذ يرفض

(١٢) انظر وقارن: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط. دار المعارف بمصر، القاهرة،

سبويه هذا التعبير، ويحتم إعمال الفعل الثاني في كلمة «المحمدون» لقربه، ويضمّر في الأول بحيث يقال: قاموا ومضى المحمدون، حتى لا يكون الفاعل الواحد فاعلاً لفعالين، فيجتمع بذلك مؤثران على أثر واحد، وكأنما العوامل النحوية تدخل في المؤثرات الحقيقية، وهو بُعد في تصوّر خطر العامل النحوي، وقد جرّه كما جر النحاة بعده إلى أن يرفضوا الصورة الأولى التي جاءت فعلاً عن العرب، ويضعوا مكانها هذه الصورة المقترحة<sup>(١٣)</sup>.

وبعد هل صاحب مثل هذا الكلام جدير بأن يذكر كلاماً له في معرض الثناء على نظرية العامل؟! بالتأكيد أن الإجابة بالنفي، لأن الراجح أن شوقي ضيف ليس من المتحمسين لهذه النظرية، ولا من المشجعين على تبنيها، يؤنس بذلك احتفاؤه بانتقاد ابن مضاء لها، وإفادته من هذا الانتقاد في تجديده النحو وتيسيره، يقول الدكتور ضيف في مستهل كتابه «تجديد النحو»: (كان نشري لكتاب الرد على النحاة... باعثاً لي... على التفكير في تجديد النحو بعرضه عرضاً حديثاً على أسس قويمه تصفيّه وتروّقه وتجعله داني القطوف للناشئة، وقد رأيت ابن مضاء يهاجم نظرية العامل في النحو وكلّ ما اتصل بها من كثرة التقدير للعوامل المحذوفة، وكثرة العلل والأقيسة، مما أحاله إلى ما يشبه شباكاً معقدة، وكلّما تخلّص دارسه من إحدى شباهه تعثر في أخرى.... وأكثر هذه الشباك لا تدعو إليه حاجة لسانية في تصحيح النطق بالكلام)<sup>(١٤)</sup> ثم يؤكّد شوقي ضيف إفادته من آراء ابن مضاء في تجديده النحو وتيسيره، وذلك في معرض حديثه عن الأساس الثاني الذي بنى عليه تجديده هذا، فيقول: (استضأت فيه بجوانب من آراء

(١٣) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٦٦.

(١٤) شوقي ضيف، تجديد النحو، ط. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٣.

ابن مضاء في كتابه، وبمقترحات لجنة وزارة المعارف.. وقرارات مؤتمر المجمع اللغوي، وهو إلغاء الإعراب التقديري في المفردات مقصورة ومنقوصة ومضافة إلى ياء المتكلم ومبنية... كما رأيت إلغاء الإعراب المحلي في الجمل بحيث لا يقال مثلاً: الجملة خبر محلها الرفع، بل يكتفى بالقول: إن الجملة خبر، ومثلها جملة النعت وجملة الحال، وجملة الصلة، وجملة جواب الشرط<sup>(١٥)</sup>.

هذا ما قاله شوقي ضيف في التقديم لتجديده النحو العربي، استنارةً بآراء ابن مضاء الداعية إلى إلغاء نظرية العامل، وتخلُّ عن الإعرابين التقديري والمحلي، علماً أن الإعراب، أي العمل، ركن أساسي من أركان نظرية العامل، وكأنَّ تخلِّي شوقي ضيف عنه في حال عدم ظهوره دعوة إلى التخفف ما أمكن من هذه النظرية، فهل يصلح مع ذلك أن تذكر أقوال صاحب أقوال كهذه في معرض الحديث عن ثناء المحدثين على نظرية العامل كما كان من الدكتور الخوام؟!!

### الافتقار إلى الدقة المصطلحية:

وآخر ما يمكن أن يقال في الحديث عن كتاب «نظرية العامل في النحو العربي؛ تقعيد وتطبيق» هو افتقاره أحياناً إلى الدقة في استعمال بعض المصطلحات، ومن هذا القبيل قول مؤلِّفه (ص ١٠): (والمهم أن النحاة أدركوا بعد أن تم لهم الاستقراء، أن هناك نظاماً لغوياً صارماً) فعبارة (تمَّ لهم الاستقراء) قد توهم بأنهم بنوا قواعدهم على استقراء تام، مع أن العلوم الإنسانية عامة، واللغوية خاصة تقوم على الاستقراء الناقص كما هو معروف.

ومما يلاحظ فيه الافتقار إلى الدقة في استعمال بعض المصطلحات، ما

(١٥) شوقي ضيف، تجديد النحو، ط ١، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤.



في حديث المؤلف عن تأويل ما أوهم ظاهره بمجيء خبر (إن) جملة إنشائية في البيت الشاهد:

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما  
قال (ص ٦٤): (قالوا: إن التقدير: إن الذين قتلتم أمس سيدهم مقولٌ  
فيهم: لا تحسبوا... فهذا القول هو الخبر، والجملة الإنشائية في محل نصب  
مقول القول) والراجح أن يقال إن هذه الجملة في محل رفع نائب فاعل،  
لأن المقدر اسم مفعول، لا اسم فاعل.

ومما يفتقر إلى شيء من الدقة في الاستعمال المصطلحي ما في حديث  
المؤلف (ص ٥٩) عن القاعدة العشرين من قواعد نظرية العامل حيث قال: (ما  
كان له الصدارة في الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وذلك كأسماء الشرط،  
والاستفهام، ولهذا لا يجوز أن نعلق اليوم في قولنا زيدٌ اليوم هل أكرمه؟  
بالفعل أكرمه...) والأفضل أن يقال: وذلك كأدوات الشرط والاستفهام حتى  
يكون التمثيل بحرف الاستفهام (هل) مشمولاً بما مثَّل به لتوضيحه.

ومما يفتقر إلى الدقة العلمية في الاستعمال المصطلحي، وفي الإحالة  
إلى المصادر في هذا الكتاب، مصطلح العامل نفسه، فقد أكد المؤلف غير  
مرة (ص ١٥-١٧) نصَّ النحاة على تعريفه بأنه ما يوجب كون آخر الكلمة  
على وجه مخصوص، أو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جرٍّ أو  
جزم، إلى غير ذلك مما يؤكد أن العامل في المصطلح النحوي إنما هو الذي  
يؤثر في آخر الكلم علامة إعرابية ما، ومع ذلك يحدثنا المؤلف عن ضرب  
من العوامل المهملة التي ليس لها أثر إعرابي في آخر الكلمة، فقد نص  
(ص ٥٨-٥٩) على أن العوامل من جهة العمل ثلاثة أقسام؛ عواملُ تعمل  
لفظاً ومعنى... وعواملُ تعمل لفظاً لا محلاً.. وعواملُ تعمل معنى لا لفظاً،

وكان الدكتور الخوام يقول بوجود العامل المهمل الذي مثل له بحرفي الاستفهام؛ هل والهمزة، وفي ذلك ما فيه من الاضطراب والتناقض في الاستعمال المصطلحي، ويزيد الأمر سوءاً أن المؤلف في سياق حديثه هذا يحيل إلى الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، مما يوهم بأن السيوطي أو أحد من نقل عنهم يقول بما يوهم به كلام المؤلف من وجود عوامل مهملة وعوامل عاملة، ولدى العودة إلى حيث أحال المؤلف تبين أن السيوطي وأشباهه<sup>(١٦)</sup> براء من هذه المزاعم.

ومن هذا القبيل ما في حديث الدكتور الخوام عن تطور التفكير في نظرية العامل حيث قال (ص ٢١): (وما إن نصل إلى ابن السراج حتى نرى النظرية واضحة المعالم تماماً، فهاهو يعنون للعوامل بعناوين خاصة، يذكر فيها العوامل العاملة وغير العاملة) واللافت أن صنيع المؤلف هنا لا يقتصر أيضاً على الاضطراب المصطلحي المتمثل بزعم وجود عوامل عاملة وعوامل مهملة بل تُوهم أيضاً إحالته على ابن السراج في الأصول بأن ابن السراج يقول بهذا الزعم أيضاً، وهذا ما لا وجود له في الأصول الذي قال صاحبه: (ذكرُ العوامل من الكلم الثلاثة الاسم والفعل والحرف وما لا يعمل منها)<sup>(١٧)</sup> ففي هذا الكلام العنوانى المجمع أوماً ابن السراج إلى أن الكلم في العربية منه العامل، ومنه المهمل، ثم أخذ في تفصيل هذا الإجمال، فوضح أن الأفعال كلها عاملة، وأما الأسماء فمنها العامل ومنها المهمل، ثم حدّد العامل منها، وهو ما فعله بالأحرف في سياق شرحه لنظرية إعمال الأحرف المختصة، وإهمال الأحرف المشتركة

(١٦) انظر: الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تح. عبد الإله نبهان وزملائه، ط١ مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م، ١/٥٣٨.

(١٧) الأصول في النحو، ابن السراج، تح. د. عبد الحسين الفتلة، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ=١٩٩٦، ١/٥١.

بين الأسماء والأفعال. وليس في كلامه أية إشارة إلى ما يوهم به كلام الدكتور الخوام من أن في النحو عوامل عاملة، وعوامل مهملة!

ومن هذا القبيل عند الدكتور الخوام ما في حديثه عن ضعف العامل المعنوي وأثر ذلك في عدم إجازة مجيء الحال من المضاف إليه، قال (ص ٥٤): (لهذا الأمر منعوا أيضاً مجيء الحال من المضاف إليه، فلا يصح عندهم جعل «مبتسماً» حالاً من المضاف إليه، أي من «زيد» في قولنا: أعجبنى وجه زيد مبتسماً، بل هو حال من الفعل أعجبنى) فكيف يكون الحال من الفعل؟ أليس الفعل هو العامل في الحال؟! وهل يصح أن يكون صاحب الحال وعاملها شيئاً واحداً؟! بل هل يصح أصلاً أن يكون الفعل هو صاحب الحال؟! والغريب أن المؤلف أحال فيما هو فيه هنا إلى همع السيوطي، مما يوهم بأن السيوطي أو أحد مصادره يقول بمجيء الحال من الفعل، وقد تبين لدى العودة إلى الهمع أنه وصاحبه براء من هذا الزعم، قال السيوطي في المكان الذي أحال إليه الدكتور الخوام: (حق صاحب الحال ألا يكون مجروراً بالإضافة... لأن المضاف إليه مكمل للمضاف، وواقع منه موقع التثوين، فإن كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف إليه صاحب حال، لأنه في المعنى فاعلٌ أو مفعولٌ به، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤] و«عرفت قيام زيد مسرعاً»<sup>(١٨)</sup>.

وبعد فقد حرصت هذه المراجعة التي لم تفصح عن كل ما في النفس تجاه الكتاب الذي عنيت به على أن تنظر بعين العلم والموضوعية العلمية بعيداً عن أي موقف شخصي، وذلك وفاء لحق العلم وإخلاصاً لرسالته، فإن كان لهذه المراجعة ما أرادتُ فيها ونعمت، وإلا فحسب صاحبها إخلاص النية، وبذل المستطاع في سبيل إنجازها.

## المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تح. عبد الإله نبهان وزملائه، ط ١، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تح. د. عبد الحسين الفتلة، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٦م.
- جديد النحو، شوقي ضيف، ط ١، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٨٢م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تح عبد السلام هارون، ط ٢، الخانجي، والرفاعي، القاهرة - الرياض.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، ط ١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.
- المحيط في أصوات اللغة العربية وصرفها ونحوها، محمد الأنطاكي، ط ٣، دار الشرق، بيروت، ١٩٧٥م.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٨م.
- النحو العربي؛ العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن المبارك، ط ٢، دار الفكر، بيروت ١٩٧٤م.
- النزعة العقلية في الدرس النحوي عند العرب، أدهم محمد علي حموية، رسالة دكتوراه، في كلية الآداب بجامعة البعث.
- نظرية العامل في النحو العربي؛ تقعيد وتطبيق، د. رياض حسن الخوام، ط ١ إلكترونية، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ٢٠١٤م.
- همع الهوامع، السيوطي شرح جمع الجوامع، ط ١، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٢٧هـ.